الأمم المتحدة

A/AC.159/SR.447

الجمعية العامة

Distr.: General
11 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

محضر موجز للجلسة ٤٤٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد دوس سانتوس ..... (موزامبيق)

الرئيس: السيد دي سارام ..... (سري لانكا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب الرئيس

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

تقرير رئيس اللجنة عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

00-80434 (A)
0080434

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

افتتاح الدورة

١ - أعلن الرئيس المؤقت افتتاح الدورة.

انتخاب الرئيس

٢ - السيد دي سارام (سري لانكا): انتُخب رئيسا بالتزكية.

٣ - السيد دي سارام (سري لانكا): تولى الرئاسة.

إقرار جدول الأعمال

٤ - تم إقرار جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

٥ - السيدة موليس (استراليا) والسيد بوهان (إندونيسيا): انتخبا نائبين للرئيس بالتزكية.

٦ - **الرئيس:** قال إن السيد دوس سانتوس سيواصل عمله في منصبه بوصفه النائب الثالث لرئيس اللجنة.

٧ - السيدة راهولينيرينا (مدغشقر): انتخبت مقررة بالتزكية.

تقرير رئيس اللجنة عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

٨ - **الرئيس:** أشار إلى أن اللجنة، في قرارها الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/29) سلم بأنه لم يتم التوصل إلى توافق للآراء حول تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. وقررت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٤٤/٥٢ تأكيد اقتناعها بأن مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجهات البحرية الرئيسية التي تستعمل المحيط الهندي في أعمال اللجنة المخصصة أمر هام ومن شأن ذلك أن يسهل إلى حد كبير إيجاد حوار مفيد على نحو متبادل لدفع عملية السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي إلى الأمام.

٩ - وعملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢، عقد الرئيس مشاورات مع أعضاء اللجنة، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والجهات البحرية الرئيسية التي تستعمل المحيط الهندي ودفعته المشاورات إلى استنتاج أن هناك شعورا عاما في اللجنة بأنه على الرغم من وجود عدد من الصعوبات التي تحول دون تنفيذ إعلان عام ١٩٧١، إلا أن أهداف الإعلان ما زالت ذات مغزى وأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود والوقت لإجراء مناقشة مركزة حول التدابير العملية التي تضمن السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٠ - واتضح أيضا أن موقف الأعضاء الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن التي لم تشارك في أعمال اللجنة وهي فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، لم يتغير ولن تنضم إلى اللجنة.

١١ - **السيدة كسيانغ ياغو** (الصين): قالت إن الصين أيدت دائما الجهود التي تبذلها بلدان منطقة المحيط الهندي للمحافظة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ويتعين على القوى التي لا تنتمي إلى المنطقة أن تسحب وجودها العسكري من المحيط الهندي وتمتنع عن توجيه التهديدات أو التدخل أو اللجوء إلى العدوان. ومن الأساسي أن يشترك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في أعمال اللجنة. ويتعين على بلدان المنطقة أن توسع علاقاتها وتعاونها على أساس الاحترام المتبادل لمبادئ السيادة وعدم التدخل والتعايش السلمي.

١٢ - وأضافت أن التطورات التي حدثت في السنة الماضية عرقلت تحقيق هذه الأهداف. وتجاهلت إحدى الدول في المنطقة أهداف اللجنة فأجرت تجارب نووية. وفي جزء آخر

من العالم، أبرز قصف منظمة حلف الشمال الأطلسي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطورة السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية بالقوة. وتأمل الصين أن هذا الاتجاه سيتغير، وأن بلدان المحيط ستمتنع عن السعي إلى تسليح نفسها على نحو يتجاوز متطلبات الدفاع المعقولة، وسوف تحل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات. ويجب أن تؤدي اللجنة دورها في تحقيق ذلك، وتؤيد الصين سعي اللجنة إلى اتباع نهج جديدة للتصدي للتحديات الجديدة.

١٣ - **السيد سميث** (استراليا): قال إن وفده يثني على النهج الذي اتبعه الرئيس في أعمال اللجنة. ويسلم هذا النهج بأنه على الرغم من أن احتمالات تحقيق تقدم على المدى القصير تبشر بالخير، إلا أن اللجنة يمكن مع مرور الوقت أن تصبح منتدى مفيدا للنظر في المسائل الأمنية لمنطقة المحيط الهندي. ولن تجذب اللجنة من جديد اهتمام عموم أعضاء الأمم المتحدة إلى أن تحدث تطورات مواتية في جنوب آسيا وإلى أن تتبع اللجنة اتجاها مجديا.

١٤ - وإن استراليا بوصفها دولة متاخمة للمحيط الهندي تأمل أن تستطيع اللجنة مع مرور الوقت القيام بعمل بناء. غير أنه ينبغي أن يكون الوقت المخصص والموارد المخصصة لها محدودة إلى أن يتم الموافقة على برنامج العمل وتبدأ اللجنة عملها الفعلي. وربما يكون من المفيد للغاية بالنسبة للجنة أن تجتمع على هامش اللجنة الأولى للنظر في قرار الجمعية العامة عن المحيط الهندي بدلا من عقد اجتماعات خاصة بها.

١٥ - **السيد بال** (الهند): قال إن الهدف الأصلي للإعلان ما زال ساريا، بما أنه لا يزال هناك وجود عسكري في المحيط الهندي. وعلى الرغم من أن عمل اللجنة قد تعرقل بسبب رفض ثلاث جهات بحرية رئيسية تستعمل المحيط الهندي المشاركة في عملها، ينبغي ألا تبدأ اللجنة لهذا السبب النظر في مسائل فرعية أو مسائل تقع خارج نطاق ولايتها. ولا تعني النهج الجديدة والبديلة وجود أهداف جديدة أو بديلة.

١٦ - وأضاف قائلا إن الهند أوضحت بالفعل الظروف التي أدت إلى إجراء تجاربها النووية في عام ١٩٩٨. ولا تنتهك هذه التجارب أي التزامات قانونية تعهدت بها الهند، وأعلنت حكومة الهند أنها لن تكون الدولة الأولى التي تستخدم الأسلحة النووية. وهكذا فإن وجود أي تهديد موجه ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا أساس له. وتواصل حكومته العمل على نزع السلاح النووي الشامل، وحكومته مستعدة لتحقيق هذا الهدف أن تتخلى عن الأسلحة التي اقتنتها على مضض.

١٧ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إنه متفق مع الرئيس على أن اللجنة ينبغي أن تركز على أهداف الإعلان ويأمل أن يتم تحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن.

١٨ - **السيد ناكاويتا** (سري لانكا): قال إن سري لانكا ملتزمة بأهداف الإعلان، وهذه الأهداف ما زالت سارية وإذا توفرت النية الصادقة فإنه يمكن تحقيق هذه الأهداف على الرغم من الصعوبات التي تعترضها. وأيد قرار الرئيس بمواصلة المشاورات مع أعضاء اللجنة ومع الجهات البحرية الرئيسية التي تستعمل المحيط الهندي، وبمجرد انضمام الدول الأعضاء الثلاث في مجلس الأمن إلى اللجنة يمكن العمل على نحو نشط لتحقيق أهداف الإعلان، بما في ذلك عقد مؤتمر.

١٩ - **السيد ديهغني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة. وأصبحت أهداف إعلان عام ١٩٧١ تمت بصلة إلى الواقع مع مرور الوقت، بما أن الوجود العسكري الأجنبي في المحيط الهندي مستمر حتى بعد انتهاء المواجهة بين القوتين العظميين. ويمكن اعتبار اللجنة منتدى لبلدان المنطقة يهدف إلى تطوير التعاون في كل من الميدانيين العسكري وغير العسكري.

وينبغي إعادة الطابع المتعدد الأطراف للجنة من خلال الحرص على مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. غير أن إحراز تقدم حول المسائل المعروضة يمكن أن يتحقق حتى بدون مشاركتها. ويرحب وفده بتقديم تقرير مقتضب إلى الجمعية العامة عن أنشطة اللجنة.

٢٠ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إنه يجب إعادة النظر في إعلان عام ١٩٧١ المتعلق باعتبار المحيط الهندي منطقة سلم. ومن أجل مساعدة اللجنة، يستطيع المكتب أن يطلب من الأمانة العامة أن تعد تقريرا عن التغييرات التي طرأت على الحالة في المحيط الهندي منذ اعتماد الإعلان. وينبغي أن تبدأ بلدان المنطقة عقد مشاورات مع بعضها البعض واتخاذ إجراء مشترك في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا، والاتصالات، بما أن اتباع هذه البلدان نهجا إيجابيا يمكن أن يشجع الدول الأعضاء التي انسحبت من اللجنة على العودة إلى الانضمام إليها. وأخيرا، ينبغي عدم جعل اللجنة فرعا لأي هيئة أخرى. والاقتراح الذي تم تقديمه بأنه ينبغي أن تجتمع اللجنة ''على هامش'' اللجنة الأولى سيؤدي إلى تهميشها.

٢١ - **السيد بوهان** (إندونيسيا): قال إنه حدث عدد من التطورات الإيجابية في منطقة المحيط الهندي بما في ذلك الحوار بين بلدان المنطقة وبينها وبين الجهات البحرية الرئيسية التي تستعمل المحيط الهندي، فضلا عن التعاون في مجال العلوم والتجارة. ويأمل وفده أن هذه التطورات سيصحبها تقدم في مجال الأمن.

٢٢ - **السيد نيور** (موريشيوس): قال إن ولاية اللجنة ما زالت قائمة كما كانت في الماضي. ولم يحدث تغيير كبير في المحيط الهندي منذ عام ١٩٧١، وإن التركة التي خلفتها المنافسة بين القوتين العظميين ما زالت موجودة في شكل قواعد عسكرية في كل أنحاء المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تستكمل بعد عملية إنهاء الاستعمار، وما زالت المنطقة معرضة للنزاعات. وعليه فإن الادعاء بأنه تم تحقيق السلم والاستقرار والأمن في المنطقة وأن اللجنة لم تعد ضرورية ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية وينطوي على خطر محتمل.

٢٣ - وستجد اللجنة صعوبة في المضي قدما بدون مشاركة بعض شركاء المنطقة. ومن بين التناقضات الملاحظة، أن بعض البلدان الغربية تدعي أن أمنها يعتمد على المحافظة على القواعد العسكرية في المنطقة ومع ذلك تدعي أيضا أن المنطقة في حالة سلم وأنه لم تعد للجنة أية ولاية. ويرى وفده أنه ينبغي أن تواصل اللجنة عملها.

٢٤ - **السيد مانوغو** (كينيا): قال إن كينيا بوصفها دولة متاخمة للمحيط الهندي تؤيد عمل اللجنة وتلتزم بتنفيذ الإعلان. وإن النقاط التي أثارها ممثل جمهورية تترانيا المتحدة نقاط هامة وينبغي النظر فيها. ويجب أن تبرهن بلدان المنطقة على أنها ملتزمة التزاما جديا بالتعاون.

٢٥ - **الرئيس**: قال إن الانطباع العام الذي كوَّنه من المناقشة التي دارت في اللجنة هو أن هناك ضرورة لاستمرار اللجنة في شكلها الحالي. أما فيما يتعلق بكيفية استمرار اللجنة في عملها، فإن الاقتراحات المقدمة تتمثل في أنه يجب إعادة النظر في إعلان عام ١٩٧١ وأن بلدان المنطقة ينبغي أن تعمل معا. ويمكن تحقيق هذه الأهداف عن طريق إجراء مشاورات غير رسمية يتولى هو بنفسه إجراءها.

٢٦ - **السيد بال** (الهند): قال إن ولاية الرئيس ينبغي أن تكون واضحة. وينبغي أن تنصبّ المشاورات غير الرسمية على الطرق التي يمكن بها لبلدان المنطقة أن تعزز أهداف الإعلان. وإن وفده يؤكد أن الجمعية العامة وحدها هي السلطة التي تستطيع تعديل الإعلان.

٢٧ - **السيد مواكاوغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إذا تبين للجنة أنه من الضروري تعديل الإعلان، فإن مسؤوليتها

بوصفها هيئة متخصصة أنشأتها الجمعية العامة أن تقدم التوصيات الملائمة إلى الجمعية العامة.

٢٨ - **السيدة كسيانغ ياغو** (الصين): قالت إن للرئيس سلطة عقد مشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجهات البحرية الرئيسية التي تستعمل المحيط الهندي. ويستطيع الرئيس بحكم منصبه أن يشجع على عقد مشاورات حول تنفيذ الإعلان، وعن كيفية قيام المنطقة بالتعاون على تنفيذه.

تقرير اللجنة المخصصة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/AC.159/L.129)

٢٩ - **السيدة راهولينيرينا** (المقرر): قالت في معرض تقديمها لمشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.129) إن الجزء الأول من التقرير يتضمن العناصر المستمدة من ولاية اللجنة عملا بقرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢. ويتناول الجزء الثاني المسائل التنظيمية والجوهرية، بما في ذلك بيان الرئيس الذي أدلى به وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢ واعتماد اللجنة التقرير المقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. واستندت توصيات اللجنة المقدمة للجمعية العامة في الماضي إلى المناقشات التي عقدت أثناء دوراتها. غير أنه بسبب الولاية المحدودة التي تتمتع بها اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٩، لم يتضمن مشروع التقرير جزءا منفصلا عن التوصيات.

٣٠ - **الرئيس**: اقترح أن تقوم اللجنة باعتماد التقرير فقرة فقرة.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

الفقرات ١ إلى ٩

٣٢ - تم اعتماد الفقرات ١ إلى ٩.

الفقرة ١٠

٣٣ - **الرئيس**: اقترح تعديل الفقرة ١٠ بحيث تصبح صياغتها على النحو التالي: ''قدم رئيس اللجنة المخصصة في جلستها ٤٤٧ المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ تقريرا إلى اللجنة عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧''. ويمكن إدراج بيان الرئيس في الفقرة ١٠ مكررا.

٣٤ - **السيد بال** (الهند): اقترح إدراج نص بيان الرئيس في الفقرة ١٠ مكررا.

٣٥ - تم اعتماد الفقرة ١٠ بصيغتها المعدلة شفويا.

الفقرة ١١

٣٦ - **الرئيس**: اقترح إدراج الجملة ''البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود'' في الفقرة ١١. وينبغي أيضا أن تشير هذه الفقرة إلى أن اللجنة وافقت على أنه ينبغي الاحتفاظ بشكلها الحالي بوصفها هيئة مستقلة ومواصلة عملها في إطار صلاحياتها الحالية.

٣٧ - **السيد بال** (الهند): قال إنه يعتبر أن الصيغة الحالية للفقرة ١١ مناسبة بما أن الجمعية العامة لم تدع إلى النظر في مستقبل اللجنة المخصصة.

٣٨ - **الرئيس**: قال إنه يتفق في الرأي مع ممثل الهند.

٣٩ - تم اعتماد الفقرة ١١.

الفقرة ١٢

٤٠ - **السيد بال** (الهند): قال إن الفقرة ١٢ غير سليمة وينبغي حذفها بما أن اللجنة لم تستمع إلى البيانات المشار إليها في الفقرة ١٢.

٤١ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود حذف الفقرة ١٢.

٤٢ - وقد تقرر ذلك.

الفقرتان ١٣ و ١٤

٤٣ - **السيد بال** (الهند): قال إن الفقرة ١٣ تعالج بعض المسائل التي نظرت فيها اللجنة بينما تتضمن الفقرة ١٤ صيغة مستمدة من تقرير سابق للجنة. وعليه ينبغي حذف الفقرتين.

٤٤ - تم اعتماد الفقرتين ١٣ و ١٤.

الفقرة ١٥

٤٥ - **السيد بال** (الهند): قال إنه لم تعد هناك حاجة إلى الفقرة ١٥ بما أن مضمون هذه الفقرة يرد في الفقرة ١٠ مكررا المقترحة.

٤٦ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود حذف الفقرة ١٥.

٤٧ - وقد تقرر ذلك.

الفقرة ١٦

٤٨ - **السيد بال** (الهند): اقترح تعديل الفقرة ١٦ بحيث تكون صيغتها على النحو التالي: ''طُلب من الرئيس مواصلة عقد مشاورات غير رسمية مع أعضاء اللجنة وتقديم تقرير من خلال اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٤٩ - تم اعتماد الفقرة ١٦ بصيغتها المنقحة شفويا.

الفقرة ١٧

٥٠ - تم اعتماد الفقرة ١٧.

الفقرة ١٨

٥١ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن هناك تكرارا في الفقرة ١٨ من مشروع التقرير وعليه ينبغي حذفها.

٥٢ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود حذف الفقرة ١٨.

٥٣ - وقد تقرر ذلك.

الفقرة ١٩

٥٤ - تم اعتماد الفقرة ١٩.

٥٥ - تم اعتماد مشروع التقرير بصيغته المنقحة شفويا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.